اجتماع برلماني-حكومي في 18 الجاري لتنسيق أولويات السلطتين

السويط: الحكومة أجلت أولوياتها لحين تقديم برنامج عملها

اجتمعت لجنة الأولويات واستقبلت من اللجان المالية والتعليمية والميزانيات وحماية الأموال العامة أولوياتها في حين أجلت الحكومة تقديم أولوياتها لحين تقديم برنامج علمها إلى المجلس، وكشف رئيس اللجنة االنائب ثامر السويط عن تحديد يوم 18 يناير الجاري موعدا لعقد الاجتماع المقبل للتنسيق حول أولويات بقية اللجان البرلمانية وأنه سيتم توجيه الدعوة إلى الحكومة لحضور الاجتماع لتحديد اولويات السلطتين. وتابع: أن أولويات لجنة الميزانيات مناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية 2015 / 2016وأولويات لجنة الأموال العامة تتعلق بمتابعة ملفات هيئة الزراعة والهيئة العامة للاستثمار والأموال المستثمرة وأولويات اللجنة التعليمية تنحصر في أولوية واحدة هي قانون الجامعات الحكومية واللجنة المالية لديها ثلاث أولويات تتعلق بوثيقة الإصلاح الاقتصادي وتعديل قانون حماية المنافسة والمشروعات الصغيرة. وأفاد السويط أن مجلس الوزراء رسم في اجتماعه الأخير ملامح برنامج عمل الحكومة ولكن لم يتم تقديمه رسميا إلى مجلس الأمة حتى هذه اللحظة. وبين أن اللجنة ناقشت في اجتماعها اليوم أيضا جدول اعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة وتم إضافت بعض التعديلات إلى الجدول على أن تناقش هذه التعديلات مع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في اجتماع مكتب المجلس المقبل. وأوضح السويط من جهة أخرى أنه تم إعداد طلب لتكليف لجنة حماية الأموال العامة بالتحقيق في قضية تهريب الحاويات معتبراً أن الإجراءات التي اتخذها وزير المالية غير مقنعة.

الحكومة تقدم مشروع قانونها الرياضي إلى مجلس الأمة اليوم

الحمود: مستعد لمواجهة استجواب الطبطبائي

ربيع سكر

الشيخ سلمان الحمود مصرحا للصحافيين

عقدت لجنة الشباب والرياضة البرلمانية اجتماعا امس، لمناقشة إجراءات الهيئة العامة للرياضة بشأن توصية مجلس الأمة لرفع الإيقاف عن النشاط الرياضي بدولة الكويت، بحضور وزير الإعلام ووزير الدولة لشئون الشباب الشيخ سلمان الحمود. وأكد الوزير الحمود استعداده لمواجهة الاستجواب الذي لوح به النائب وليد الطبطبائي مشيرا إلى أنه سيواجه أي استجواب باعتباره جزء من قسمنا طالبا تضخيم قضية الاستجواب ومن حق أي نائب ممارسة حقه الرقابي ومن واجبنا التعامل معه وتقديم كل الحقائق.

وقال الحمود في تصريح صحافي عقب حضوره اجتماع لجنة الشباب والرياضة أقسمنا على احترام الدستور وقوانين الدولة وللنائب حق دستوري بان يقدم الاسئلة البرلمانية او الاستجوابات وعلينا ان نرد ونقدم كل الحقائق كاملة للشعب الكويتي فالأمانة الوطنية والمسؤولية التي أمامنا اهم من اي منصب.

وأوضح الحمود أن اجتماع لجنة الشباب والرياضة البرلمانية طرح بنودا أساسية على جدول أعمال اللجنة تتمثل في الإجراءات الحكومية التي قامت بها الهيئة العامة للرياضة للتعامل مع موضوع الإيقاف الرياضي وتمت إحاطة اللجنة بكل ما اتخذناه من إجراءات على هذا الصعيد بما فيها مخاطبة المنظمات الدولية الرياضية وإعداد مشروع قانون جديد للرياضة وهيئة خاصة للمنشطات حتى تتواكب قوانينا وتشريعاتنا مع التطورات التي حدثت بعد عام 2012.

وأضاف الحمود استمعنا لملاحظات قدمت من قبل اعضاء لجنة الرياضة البرلمانية وخاصة فيما يتعلق في رد اللجنة الاولمبية الدولية الذي وصل الينا في الحادي والثلاثين من ديسمبر 2016 والذي أشار الى ثلاث نقاط مهمة بينت الحكومة خلالها مبادئ أساسية هي احترام الدستور وسيادة الكويت والتعاون بما يحقق مصلحة الرياضة الكويتية والسعي الجاد لإعداد تشريع رياضي يحقق متطلبات وتطلعات المنظمات الدولية ويحقق مصلحة الكويت. وتابع: فضلا عن ذلك قدمت اللجنة الدولية لاقتراحات تختص بالقوانين بينما قدمت الحكومة مشروع قانون متكامل للرياضة أما فيما يتعلق في مطالبة المنظمات الدولية سحب الحكومة الكويتية لقضاياها المرفوعة ضدها وإعادة مجالس الأندية فقد بينت الحكومة موقفها من هذا الموضوع بأنها ستدرس تلك القضايا والمقترحات وان ما يلزمنا هو القانون في معالجة مثل هذه الأمور.

واوضح الحمود ان اعضاء لجنة الشباب والرياضة أكدوا ان الهدف من مهلة الشهرين التي منحها مجلس الامة لوزير الاعلام ووزير الشباب هو معالجة قضية الرياضة وخاصة رفع الايقاف عن رياضتنا وبعض العلاقات الدولية مشيدا بجهود رئيس وأعضاء لجنة الشباب والرياضة في سبيل رفع الإيقاف وحرصهم على تطوير الرياضة في الكويت مؤكدا حرص الحكومة على دعم الشباب الكويتي بما يحقق طموحات الشعب الكويتي على هذا الصعيد.

وفي رده على سؤال حول انفراج أزمة الرياضة ورفع الايقاف قال الحمود ان الإنفراجة ترجع الى تعاون الجميع فمجلس الأمة مثلا يقوم بدور مهم من خلال دعوة كل الأطراف لإيجاد الحلول المناسبة لأزمة الرياضة وفي الجانب الأخر نجد أن الحكومةً أول من بادر لتقديم كل التعاون والدعم المطلق بهدف رفع الايقاف وإصلاح الرياضة لذلك نامل بوجود انفراج لازمة الرياضة ونحن متفائلون ومتعاونون بما يحقق مصلحة الكويت والشباب الرياضي وبما يكرس احترامنا للمواثيق الدولية وحرصنا على الدستور وقوانين الدولة وسيادة الكويت

وعن قانون 24/ 2012 أشار الحمود الى ان الحكومة ناقشت هذا الأمر في جلسة الرياضة وبينت لنواب الامة العقبات التي تواجه هذا القانون منوها إلى ان الحكومة أصدرت كل القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا القانون لكنه لم ينفذ لأنه سيلغي كيانات الأندية الشاملة لها تاريخ عريق وهذا يعتبر اهم عائق في هذا الجانب، مضيفا إلى وجود مقترحات بقوانين تقدم بها نواب الامة ومشروع بقانون تقدمت به الحكومة بهدف إنهاء أزمة الرياضة لكن الأساس أن تقوم المنظمات الدولية باحترام طلب الكويت وتبادر برفع الايقاف مؤقتا.

من جانب أخر أوضح الحمود أن اللجنة الأولمبية الدولية طلبت في كتابها الأخير من الحكومة سحب القضايا التي رفعت ضدها وعلى الفيفا وقد تم مناقشة ذلك في اجتماع اللجنة البرلمانية والحكومة أكدت أنها ستدرس هذا الطلب بما يحقق مصلحة الكويت مشيرا الى ان تلك القضايا تتعلق بتعويض ضرر وقع على دولة الكويت خلال سنة وشهرين حرم رياضيوها من المشاركة في أولمبياد ريودي جانيرو في البرازيل بلا سبب قانوني. من جانبه قال رئيس لجنة الشباب والرياضة النائب سعدون حماد ان اللجنة اجتمعت مع وزير الاعلام وزير الشباب وفريق وزارته واستمعنا منهم عن الاجراءات التي يقومون بها بشأن رفع الايقاف والمراسلات مع المنظمات الدولية.واوضح حماد ان هناك اجتماعا في 5 الجاري وسيتم طلب حضور مجموعة من المختصين في المجال الرياضي.وكشف ان وزير الشباب وعد بوصول المشروع الحكومي الخاص بالقانون الرياضي الى محلس الامة اليوم.

سأل وزير الأشغال عن مشروع المطار الجديد

المويزري يسأل وزير التربية عن أسباب ارتفاع تكلفة جامعة الشدادية إلى 3 مليارات دينار

تقدم النائب شعيب المويزري بسؤالين الاول الى وزير التربية ووزير التعليم العالي عن أسباب الإزدياد الضخم في تكلفة جامعة الشدادية من مبلغ 500 مليون دينار في 2004 إلى 3250 مليون دينار (ثلاثة آلاف ومئتان وخمسون مليون دينار كويتي) والسؤال الثاني وجهه المويزري الى وزير الاشغال عن المكاتب الإستشارية التي شاركت في عقد الإشراف على مشروع المطار الجديد.

ونص السؤالين كالتالي:

السؤال الاول الى وزير التربية ووزير التعليم العالي

قدرت تكاليف مشروع المدينة الجامعية عند صدور القانون رقم 30/ 2004 مبلغ 500 مليون دينار كويتي ، ونما إلى علمنا أن التكلفة حتى تاريخ اليوم تجاوزت 3250 مليون دينار كويتي (ثلاثة آلاف ومئتان وخمسون مليون دينار كويتي)–1 ماهي أسباب الإزدياد الضخم للتكلفة إذ بلغت ستة أضعاف التكلفة المقدرة لها عند صدور القانون المذكور؟–2 ماهي الأوامر التغييرية على جميع العقود والاتفاقيات التي صدرت منذ البدأ بالمشروع وحتى تاريخ اليوم ؟ وماهي أسباب صدورها ؟ يرجى تزويدنا بجميع المستندات المتعلقة بجميع الأوامر التغييرية الصادرة–3 ماهي العقود الموقعة مع مستشاري التصميم ومقاولي التنفيذ لجميع مراحل المشروع ؟ وماهي قيمتها ؟ يرجى تزويدنا بأسماء المكاتب الاستشارية ومقاولي التنفيذ ونسخ من كافة المستندات المتعلقة بالعقود المذكورة؟يرجى تزويدنا بكافة أسماء الموظفين الحكوميين الذين تولوا المسئولية بكافة أنواعها من جميع الجهات الحكومية ومسمياتهم الوظيفية ؟ وماهي اختصاصاتهم والمهام الموكلة إليهم خلال جميع مراحل المشروع ومدة عملهم في كل مرحلة ؟يرجى تزويدنا بالمذكرة الخاصة برؤية وتوجه جامعه الكويت مستقبلا والبدائل المطروحة حول انتقال المدينة صباح السالم الجامعيةهل خالفت وزارتكم أو الجامعة أي مادة نص عليها القانون رقم 30/ 2004 بإنشاء وتنظيم المدينة الجامعية الجديدة ؟

–4 متى بدأ مشروع مركز علوم البحار في الفنطاس ؟ وهل تم الانتهاء من المشروع المذكور ؟ وهل تم تشغيله ؟–5 هل سجلت أيه ملاحظات أو مخالفات من قبل ديوان المحاسبة أو أي جهة آخري في المشروع المذكور ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ماهي المخالفات ؟ وهل تم علاجها ؟ يرجى تزويدنا بكافة المستندات المتعلقة بهذا الشأن.

نص السؤال الثاني الى وزير الأشغال العامة :

–1 ماهي أسماء المكاتب الإستشارية التي شاركت في عقد الإشراف على مشروع المطار الجديد ؟–2 ماهي معايير وأسس الإختيار للمكاتب الإستشارية لهذا المشروع ؟–3 هل المكاتب الإستشارية العالمية المشاركة في عقد الإشراف علي المطار الجديد مؤهلة للإشتراك في المشروع المذكور ؟ يرجى تزويدنا بالقائمة الكاملة لأسماء المكاتب الإستشارية التي تم تأهيلها ومعايير التأهيل–4 ماهو تقييم اللجنة الفنية للعروض الفنية المقدمة لمشروع المطار الجديد ؟ يرجى تزويدنا بنسخة من التقييم لجميع العروض ؟–5 ماهي عروض الأسعار التي تم تقديمها لهذا المشروع ؟ يرجى تزويدنا بنسخ من جميع العروض المالية المقدمة ؟–6 هل تم أي تعديل للإجراءات الفنية بعد فتح العروض المالية ؟–7 هل تم إبلاغ جميع المكاتب الإستشارية بنتائج التقييم ؟

شعيب المويزري

لا يشمل قضايا الإرهاب

ماجد المطيري يقترح عفوا شاملا عن جرائم الرأي بأثر رجعي

ماجد مساعد المطيري

تقدم النائب ماجد المطيري باقتراح بقانون بشأن العفو الشامل عن جرائم الرأي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي متعلق بشؤون الدولة الداخلية وأن يطبق المقترح بأثر رجعي على القضايا الموجودة قبل إقرار هذا القانون. وأوضحت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون أنه نظرا للظروف السياسية التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن وطبقا لأحكام الدستور الذي منح الحق لمجلس الأمة بموافقة أغلبية أعضائه أن يقر قانونا للعفو الشامل، ولما كان الوضع الراهن ومع توجهات صاحب السمو أمير البلاد سمو الشيخ صباح الأحمد بالعبور لتلك الفترة ولتوحيد الصفوف لمواجهة التحديات العالمية والاقليمية والعربية التي تحيط بوطننا الغالي فكان لازما على المجلس إصداره ذلك القانون المعزز لصفوف وحدتنا الوطنية.

فقد جاء ذلك القانون في مواده متضمنا العفو الشامل والتام عن الجرائم كافة مهما كان وصفها سواء كانت جنحا أو جنايات وسواء كانت في مراحل التحقيق الأولى أو متداولة أمام المحاكم أو صدرت بها أحكام قطعية ونهائية، وذلك إذا كانت الجرائم التي نسبت لفاعلها بسبب رأيه أو لغرض سياسي بحت، واستثني من هذا القانون من نطاق تطبيقه أي جرائم ارتكبت لباعث شخصي أو جرائم متعلقة بأعمال إرهابية تمس الوطن أو المواطنين والممتلكات العامة والخاصة وكذلك الجرائم التي تمس أمن الوطن داخليا أو خارجيا والجرائم الواقعة على الأموال العامة والأفراد وذلك رغبة من المشرع على عدم التوسع في أحكام العفو، وقد أعطى هذا القانون سلطة تقدير تلك الجرائم المشمولة بأحكام القانون لهيئة قضائية بكامل تشكيلها حفاظا على نزاهة البت في تلك القضايا والطلبات.

أكد أنها كارثه أمنية كبيرة

الشاهين: سأتقدم وعدد من النواب بطلب تشكيل لجنة تحقيق في قضية الحاويات

أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن عزمه وعدد من النواب تقديم طلب لتشكيل لجنة تحقيق في الحاويات التي تم تهريبها مؤخرا. واعتبر الشاهين أن قضية تهريب الحاويات كارثه أمنية كبيرة خصوصا أن سمو الأمير قال في خطابه السامي إن الكويت تمر بتحديات عدة أهمها الجانب الأمني، مطالبا الجمارك وإدارات المنافذ والحدود ان تكون بأقصى درجات التأهب والحذر. وأشار الشاهين إلى أن بيان وزارة المالية والجمارك لم يكن وافيا ومفصلا كاشفا عن امتلاكه وثيقة فيها نفس المتهمين قاموا بعمليات تهريب في يناير 2011.

وأكد الشاهين أن النواب لا يستهدفون أشخاصا إنما إجراءات عملية يجب أن تتخذ لحفظ الأمن من خلال المحاسبة والمعاقبة والتحقيق وضبط المنافذ وتزويد مفتشي الجمارك بالأجهزة اللازمة. مطالبا بدعم المفتشين والأخذ بالتوصيات الجمركية وارسال عدد أكبر من المفتشين لدورات تثقيفية. ولفت الشاهين إلى أنه يجب متابعة أداء الشركات المقاولة لمسانده الجمارك وفتح ملفاتها لمعرفة إن كانت مهيأة أم غير مهيأة وأعلن تحفظه على الخصخصة ووضع مقاولين في القطاعات السيادية ذات البعد الأمني والجمركي والمالي.

وأكد ضرورة تكثيف وجود العنصر الكويتي في الشركات الخاصة الرقابية وطالب الحكومة ووزارة المالية بضرورة تقديم بيان واضح وشفاف عن هذه القضية. وكشف الشاهين عن عزمه تقديم اقتراح بقانون مع د. جمعان الحربش ومحمد الدلال وعبد الوهاب البابطين وعبد الله فهاد لتشكيل لجنه عليا لاختيار القياديين في الدولة حيث كنّا نشتكي طوال سنوات سابقة من الفوضى من اختيار القياديين بالأجهزة الحكومية التي زادت أيضا خلال السنوات الثلاث الماضية. وأعلن الشاهين عن توقيعه اقتراحا لتعديل بعض أحكام قانون الهيئة التعليمية في وزارتي التربية والأوقاف «كادر المعلمين» حيث ثبت وجود بعض الثغرات من 2011 حتى اليَوْمَ التي تسبب فيها ديوان الخدمة والشؤون الإدارية لبعض الوزارات وبعض الجهات. مؤكدا ان الاقتراح انجز بالتعاون مع جمعية المعلمين وعدد من النواب منهم ثامر الظفيري و حمود الخضير وعبدالله فهاد وسنقوم بتقديم هذه التعديلات على هذا الكادر للمساهمة في تطوير العملية التعليمية في الكويت.

الدقباسي يسأل وزير الصحة عن الأدوية المغشوشة وتجهيزات مركز بدرية الأحمد

تقدم النائب علي الدقباسي ب3 أسئلة برلمانية إلى وزير الصحة د.جمال الحربي حول الإمكانيات المتوفرة في مركز بدرية الأحمد ومكي جمعة والهيئة التمريضية في وزارة الصحة والثالث عن الأدوية المغشوشة التي ضبطتها الوزارة

أشاد بتعاون الوزير الحربي والوكيل السهلاوي

الخضير: «الصحية» ستطلب تمديد التحقيق في قضية وفاة الصواغ

جانب من اجتماع اللجنة الصحية

بدأت لجنة الشؤون الصحية البرلمانية خلال اجتماعها امس بحضور وزير الصحة د.جمال الحربي ووكيل وزارة الصحة د. خالد السهلاوي وقياديي الوزارة في التحقيق في ظروف وملابسات وفاة النائب السابق المرحوم فلاح الصواغ، وقررت استكمال التحقيق مع جهات أخرى فيَ اجتماعات مقبلة.

وذكر عضو اللجنة النائب د. حمود الخضير في تصريح إلى الصحافيين أن اللجنة استمعت إلى إفادة وزير الصحة د. جمال الحربي ووكيل الوزارة د. خالد السهلاوي ووكيل الوزارة المساعد للشؤون القانونية د. محمود العبد الهادي ومدير مركز البابطين لجراحة التجميل والحروق د.قتيبة الكندري، منوهاً بالتعاون الذي أبداه الوزير الحربي وقياديو الوزارة مع اللجنة، فضلاً عن تعاونهم في إحالة هذه القضية إلى النيابة العامة.

وأضاف أن الوزير الحربي زود اللجنة بتفاصيل القضايا المرفوعة ضد الوزارة خلال الفترة من 1/1/2011 حتى 11/12/2016 والبالغ عددها 583 والتي كسبت الوزارة بعضها فيما خسرت البعض الآخر، مشيراً إلى أن اللجنة ستناقش هذه القضايا ولن يتم التصريح بأي نتائج قبل الانتهاء من التحقيق وإحالة التقرير إلى مجلس الأمة، لا سيما أن اللجنة ستوجه الدعوة إلى جهات أخرى كما قد تطلب التمديد لعملها لحين الانتهاء من التحقيق والوصول إلى المعلومة بكل شفافية.

547 مليون دينار قيمة مصروفات البعثات الدبلوماسية

عبد الصمد: «الميزانيات» رفضت الحساب الختامي لوزارة الخارجية

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد إن اللجنة رفعت اجتماعها لمنح وزارة الخارجية فرصة بالتنسيق مع وزارة المالية والأجهزة الرقابية لتصويب الحساب الختامي والاجتماع لاحقا بحضور وزيري الخارجية والمالية لبحث الحساب الختامي للوزارة من جديد. وكانت لجنة الميزانيات قد اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للوزارة الخارجية للسنة المالية 2015/ 2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه.

وتابع عبدالصمد أنه بعد مناقشة عامة مستفيضة للحساب الختامي وأخذ آراء الجهات الرقابية من (وزارة المالية – ديوان المحاسبة – جهاز المراقبين الماليين) تبين للجنة أن الحساب الختامي للسنة المالية 2015/ 2016 لا يعبر بشكل واقعي عن المصروفات التي تم صرفها خلال السنة المالية ، حيث تم تسجيل 52% من المصروفات أي ما يقارب 93 مليون دينار والبالغة 178 مليون دينار على أنها صرفت فعلا ولكن في الحقيقة بعض هذه الأعمال لم تتم تأديتها أصلا.

وتابع أنه إضافة إلى ذلك فإن الوزارة لم تقم بالرد على توصيات اللجنة المرسلة لها، ولم يحضر ممثل من مكتب الوزير لاجتماع اللجنة رغم تأكيد هذا الأمر. ولم تقم الوزارة بتفعيل إدارة التدقيق الداخلي لديها وضرورة إلحاق تبعيتها بأعلى سلطة إشرافية (الوزير) لضمان حياديتها واستقلاليتها تنفيذا لقرار مجلس الوزراء مما يعني استمرار الملاحظات والمخالفات المالية المسجلة من قبل الأجهزة الرقابية وبقاءها من دون تصويب أو تسويات لسنوات طويلة جدا. وأضاف: أنه فيما يتعلق بمصروفات البعثات الدبلوماسية، فقد ارتفعت من 396 مليون دينار إلى 547 مليون دينار من دون تسوية محاسبية لها منذ سنوات عدة، إضافة إلى عدم تمكن الجهات الرقابية من التحقق من صرف التعزيزات المالية للسفارات في الأغراض المخصصة لها وعدم تجاوزها. وسبق أن أكدت اللجنة أهمية تطوير اللوائح المنظمة لعمل السفارات وإحكام الرقابة المالية والإدارية عليها مع إعطائها المرونة اللازمة بما يتناسب مع طبيعة عملها.

وأوضح عبدالصمد أنه وبرغم تقدير اللجنة لطبيعة عمل الوزارة بسبب وجود البعثات الدبلوماسية في الخارج فقد أجمعت الجهات الرقابية التي حضرت الاجتماع إلى ضرورة معالجة الخلل في أنظمة الرقابة الداخلية والدورة المستندية المستمرة منذ سنوات عدة.